



كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
المجلة العلمية

الفعل الماضي وأحوال بنائه

إعداد

أ.د. / جمال عبدالحفيظ هاشم

أستاذ اللغويات

في كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة

(العدد الأول)

(الإصدار الأول)

(٢٠٢٠م / ١٤٤٢هـ)

الفعل الماضي وأحوال بنائه

أ.د/ جمال عبدالحفيظ هاشم.

أستاذ متفرغ في قسم اللغويات (النحو والصرف) .

البريد الإلكتروني : Mag.min@azhar.edu.eg

الملخص: هذا البحث تناولت فيه الأحكام الخاصة بالفعل الماضي ، وذلك للمكانة الهامة التي يحتلها الفعل بصفة عامة في كلام العرب والفعل الماضي علي وجه الخصوص ، فالفعل ركن هام في بناء الجملة العربية، وهو عامل قوي ، بل هو من أقوى العوامل ، وهو مادة لغوية هامة في بناء الجملة العربية - والفعل الماضي مبني دائماً وفي كل أحواله ، وبالتالي كثرت كلمة (البناء والمبني - وبناء) .

وأيضاً من الكلمات التي كثر دورانها في هذا البحث كلمة (ردّ) فقد رد علي من خالف الجمهور في بعض الأحكام ، وذلك مثل :

-تاء الفاعل اسم عند الجمهور وتعرب فاعلاً ، وبهذه العلامة ردّ علي (ابن خروف) الذي ذهب إلي أنها علامة كالواو في لغة أكلوني البراغيث .

-ومن علاماته أيضاً : دخول تاء الفاعل ، وتاء التانيث ، وبهاتين العلامتين ردّ علي من زعم من البصيرين حرفية " ليس " كابن السراج والفارسي ، ومن تبعها كأبي بكر بن شقير، والصواب قول الجمهور ، قال ابن هشام : والصواب الأول أي القول بأنها فعل بدليل : لَسْتُ ، وَكَسْتُ ، وَكَسْتِ ، وَكَيْسَتْ .

وبهاتين العلامتين - أيضاً - ردّ علي من زعم حرفية " عسي " من الكوفيين قياساً علي " لَعَلَّ " بجامع الترجي فيها ، وذهب إلي هذا (ابن السراج) وثعلب من (الكوفيين) ، وقد ردّ عليهما (ابن هشام) حيث قال : وَعَسَى " فعل مطلقاً

وهذا هو الصواب ، لأن تاء الفاعل ملحقهما ، كقول : " عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَتْ " هند أن تزورنا .

- وبتاء التانيث رُدُّ على من زعم من الكوفيين اسمية " يَغْمُ وَبُسَّ " .
وأثبت البحث بأن تاء التانيث الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتانيث ، كقامت ، وزعم (الجلولي) أنها اسم ، وهو خرق لأجماعهم ، فإن إجماع اللغويين أنها حرف .

الكلمات المفتاحية : الفعل - الأفعال - الماضي - أقسامه - أحواله .

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ..

The past verb and its construction

Prof. Gamal Abd elhafeez Hashim.

Professor of linguistics.

Email: mag.min@azhar.edu.eg

His research deals with the provisions related to the past verb, because of the important place that the verb occupies in general in the speech of the Arabs and the past verb in particular. The verb is an important element in the construction of the Arabic sentence, and it is a strong factor. The Arabic sentence - and the past verb is always constructed and in all its states, and therefore the word (building and building - and building) increased.

Also among the words that have been frequently used in this research is the word (response). For those who disagreed with the majority responded to some rulings, such as:

- Ta 'the subject is a name for the majority, and it is expressed as an agent, and with this sign Ali (Ibn Kharouf) responded to him, who went to me that it is a sign of kalwau in the language of eaten fleas.

- Among his signs also: the entry of the Tâ 'al-Ma'il and the Tā' al-Feminization, and with these two signs, Ali replied to those who claimed a literal insight "not" such as Ibn al-Sarraaj and al-Farsi, and who followed it like Abu Bakr bin Shuqair, and the correct view is the saying of the majority. : I am not, nor am I, nor am I, nor am.

And with these two signs - also - Ali responded to the claim of the literal word "may" from the Kufin analogous to "perhaps" in the mosque of Al-Taraji in it, and this (Ibn Al-Sarraaj) and Fox from (the Kufians) went to them. Absolutely and this is the right thing, because the subject's ta 'is

attached to them, such as saying: "I have been miserable, miserable, and miserable" Hind to visit us.

- The emergence of femininity was a response to what the Kofis claimed, whom he called "sadness and misery."

The research proved that the feminine consonant tā 'in the last verbs is a letter that marks femininity, as qāmāt, and (al-Jaluli) claimed that it is a noun, which is a violation of their consensus, because the linguists' consensus is that it is a letter.

By God, I ask that he make him sincere for his honorable sake.

Key words: Verb-verbs-the past-sections-cases.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،،،

فهذا بحث تناولت فيه بعض الأحكام الخاصة بالفعل الماضي ، وذلك للمكانة الهامة التي يحتلها الفعل - بصفة عامة - في كلام العرب والفعل الماضي على وجه الخصوص ، وأيضاً لأن الفعل ركن هام في بناء الجملة العربية . والجملة العربية اسمية أو فعلية ذات طرفين هما المسند إليه والمسند ، والاهتمام بالفعل يشغل مكانة هامة في سائر اللغات ، فالفعل هو العامل ، وهو عامل قوى ، بل هو من أقوى العوامل فهو يرفع فاعلاً ، وينصب مفعولاً ، كما ينصب سائر ما سمّوه بـ " الفضلات " كالمفاعيل ، والحال ، ونحو ذلك ، وأنه يعمل أينما سواء أكان متقدماً أم متأخراً ، ظاهراً أم مقدراً

فالفعل مادة لغوية لها أهميتها في بناء الجملة العربية ، وقد دل الاستقراء على نضج الفعل في العربية ، وقدرته على الإعراب عن دقائق الزمن . وكان من دوافع الكتابة في هذا الموضوع " الفعل الماضي وأحوال بنائه " لأن فيه من المعاني اللطيفة ، والحجج القويمة ، والأدلة الموثقة ما ليس في غيره وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى :

- المقدمة : فقد ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع ، وأسباب الكتابة فيه.
- تعريف الفعل وأقسامه وأحكامه .
- البناء على " السكون وأحكامه " .

- " البناء على الفتح وأحكامه " .
- البناء على " الضم وأحكامه " .
- **خاتمة:** ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من دراسة هذا الموضوع .
- وأرجو من الله - تَعَالَى - أنْ أكون قد وفقت إلى ما فيه هدفت ، كما أسأله - سُبْحَانَهُ - أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كل طالب علم ، إنَّه كريم مجيب الدعاء .

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِينِ

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

تعريف الفعل وأقسامه وأحكامه

تعريف الفعل :

الفعل فى اللغة هو : الحدث الذى يحدثه الفاعل ، كالأكل والشرب ، والقيام والعقود (١)

أما فى اصطلاح النحويين فهو : الكلمة التى دلت على معنى فى نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة : الماضى - الحال - الاستقبال .

قال سيبويه : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَتَ وَحُمِدَ ، وَأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا : اذْهَبْ وَأَقْتُلْ واضربْ، ومخبرًا : يَقْتُلْ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ ، وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التى أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة ... والأحداث نحو الضَّرْبُ وَالْحَمْدُ وَالْقَتْلُ ... " (٢) .

ويقول الزجاجى : " الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست فى الحقيقة أفعالاً للفاعلين ، إنما هى عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال (٣) .

وقال العكبرى : " وَحَدُّ الْفِعْلِ " ما أسند إلى غيره ، ولم يسند غيره إليه وذكر الإسناد ههنا أولى من الإخبار ، لأن الإسناد أعم ، إذ كان يقع على

(١) اللسان (فعل)

(٢) الكتاب (١٢/١) .

(٣) الإيضاح فى علل النحو ص ٥٣

الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الأخبار كذلك ، بل هو مخصوص بما صحَّ أن يقابل بالتصديق على معنى فى نفسه مقترن بزمان محصّل دلالة الوضع...»^(١)
وذكر أحمد بن فارس هذا التعريف ثم أنكره ، فقال : " وقال قوم " الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قُمتُ وذَهَبْتُ ، ثم أنكره فقال : " وهذا عندنا غلط ؛ لأننا قد نسّمِيه فعلاً قبل دخول التاء عليه^(٢)..".

أقسام الفعل :

وأقسام الأفعال ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل^(٣) وأنكر قومُ فعل الحال^(٤) ، وحجّة الأولين أنّ الفعل اشتق من المصدر ليدل على الزمان ، فينبغى أن ينقسم بحسب انقسامه ، ولا أحد ينكر زمن الحال وهو الآن ، فكذلك الفعل الدال عليه ، فهو واسطة بين الماضى والمستقبل ، ولذلك قال تعالى: (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ)^(٥) قالوا أراد الأزمنة الثلاثة .

قال سيبويه : " وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ ، نحو قولك : ذَهَبَ ، لأنّه بُنى لما مضى منه وما لم يمضِ ، فإذا قال : ذَهَبَ ، فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سَيَذْهَبُ فَإِنَّهُ دليل على أنه يكون فيما يُسْتَقْبَل من الزمان ففيه بيانٌ ما مضى وما لم يمضِ منه ، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث ، وذلك قولك : قَعَدَ شهرين ، وسيقعدُ شهرين ، ونقول : ذَهَبْتُ أمسِ ، وسأذهبُ

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٨٤

(٢) الصحبى ٩٣ .

(٣) أسرار العربية ٣/٥ .

(٤) الإيضاح فى علل النحو ٨٦ باب عن فعل الحال وحقيقته .

(٥) من الآية ٦٤ فى سورة مريم .

غداً ، فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً ، فهو يجوز في كل شئ من أسماء الزَّمان ،
كما جاز في كل شئ من أسماء الحدث^(١)

وقال الإمام الرازي في قوله تعالى (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ
ذَلِكَ) وجوهاً:

١- له ما قُدَّامنا وما خلفنا من الجهات ، وما نحن فيه ، فلا نتمالك أن نتنقل من
جهة إلى جهة ، ومن مكان إلى مكان إلاَّ بأمره ومشئته ، فليس لنا أن نقلب
من السماء إلى الأرض إلاَّ بأمره.

٢- له ما بين أيدينا : ما سلف من أمر الدنيا ، وما خلفنا : ما يستقبل من أمر
الآخرة ، وما بين ذلك : وما بين النفتين وهو أربعون سنة .

٣- له ما مضى من أعمارنا ، وما غير من ذلك ، والحال التي نحن فيها .

٤- له ما قبل وجودنا وما بعد فنائنا .

٥- له الأرض التي بين أيدينا إذا نزلنا ، والسماء التي وراعنا ، وما بين السماء
والأرض .

وعلى كل التقديرات فالمقصود أنه المحيط بكل شئ لا تخفى عليه خافية،

ولا يعزب عنه مثال ذرة ، فكيف تقدم على فعل إلاَّ بأمره وحكمه...^(٢)

ومنه قول زهير :

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ . : . وَ لَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمِ^(٣)

(١) الكتاب ١ / ٣٥

(٢) تفسير الرازي ٢١ / ٢٣٩ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لزهير في ديوانه بشرح الأعلام ٢٣ ، وبشرح ثعلب ٢٩ ،
واللباب للعكبري ، ١٤ .

واحتج الآخرون بأن ما وُجدَ من أجزاء الفعل صار ماضياً ، ومالم يوجد فهو مستقبل ، وليس بينهما واسطة ، والجواب : أنَّ النَّحْوِيِّينَ يريدون بفعل الحال فعلاً ذا أجزاءٍ يَتَّصِلُ بعضها ببعض كالصلاة والأكل ونحوهما ، وهذا يعقل فيه الحال قسماً ثالثاً، لأنَّه يُشارُ إليه ، وهو متشاغلٌ به لم يَقْضِهِ ، ويفرَّقُ بين حاله الآنَ وحاله قبلَ الشُّروعِ وبعد الفراغ(١).

فالأفعال في " فهِم الطالبُ ، وسافرَ الرَّحالةُ ، ورجَعَ الغائبُ " كل كلمة من الكلمات : " فهِم " سافرَ " ، " رَجَعَ " ... تدلُّ بنفسها مباشرة - من غير حاجةٍ إلى كلمةٍ أخرى - على أمرين : أولهما : معنى ندركه بالعقل : وهو الفهمُ أو : السفر أو الرجوع ... ، ويسمى : "الحدث".

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى ، أى : ذلك الحدث ، وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة ، فهو زمان قد فات ، وانقضى قبل الكلام

الْبِنَاءُ عَلَيِ السُّكُونِ وَأَحْكَامُهُ

البناء على السكون هو الأصل في الأسماء والأفعال والحروف :

وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وإنما كان الأصل في البناء السكون ؛ لخفته ، واستصحاباً للأصل ، وهو عدم الحركة، فلا يبني عليها - أي : الحركة- إلا لسبب، كالتقاء الساكنين في نحو: أمس، وكون الكلمة علي حرف واحد كـ " تاء قمت " ، وكونها عرضةً للابتداء بها كـ " لام الابتداء" ، وكونها لها أصل في التمكن كـ " أول " ، وكشبهها بالمعرب كـ " ضَرَبَ.. " (١).

وقال ابن يعيش : " القياس في كل مبني أن يكون ساكناً ، وما حرَّك من ذلك فلعلَّة ، فإذا وجدت مَبْنِيًّا ساكناً ، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه ؛ لأنَّ ذلك مقتضي القياس فيه ، فإن كان متحرراً فكأن تسأل عن سبب الحركة ، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات . وإنما كان القياس في كل مبني السكون لوجهين : أحدهما : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة علي المعاني المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون ، والوجه الثاني : أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلي السكون فلا يؤولي بها إلا لضرورة تدعو إلي ذلك ... " (٢)

قال الصميري : " فصل : واعلم أن أصل البناء السكون ، وأن ما حُرِّك مما يستحق البناء فَلِعلَّةٍ ، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن البناء نقيضُ الإعراب ،

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٧/١ .

(٢) شرح المفصل ٨٢/٣ ، وينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٧/١ .

والإعرابُ بالحركة ، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون ، والعلة في تحريك ما يستحق البناء علي ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يستحق الاسم البناء بعد أن كان معرباً فيبني علي حركة ، لَيَفْرَقَ بينه وبين ما يستحق البناء من الأصل نحو : يَا زَيْدُ ، وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ...

والوجه الثاني في الحركة : أن يبني ما استحق البناء علي السكون ، فيلتقي في آخره ساكنان ، فيحرك الأخير منهما ؛ لئلا يلتقي ساكنان نحو : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَسَوْفَ ، وَحَيْثُ ، وما أشبه ذلك .

والثالث : أن يكون المستحق للبناء أولاً ، ليتمكن النطق به نحو : باء الإضافة (أي : باء الجر) ، ولا مها ، وما أشبههما ..

وما لم تعرض فيه علة من هذه العلل بُني علي أصل البناء ، وهو السكون نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وَقَدْ ، وَهَلْ ، وَبَلْ ، وما أشبه ذلك .. (١)

أماً وجوب السكون فمع الضمير المرفوع المتصل المتحرك وهو ثمانية: ضميران للمتكلم وخمسة للمخاطب ، وضمير جماعة الإناث من الغائب، وإنما وجب سكون لامها معها لئلا يجتمع أربع متحركات لوازم فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل كالجاء من الفعل ، والأول الذي هو الفاء يمتنع سكونه لأنه مبتدأ به ، والثاني لأن العين وبنائوه لا يعرف إلا بحركتها ، فتعين سكون الآخر وهو اللام ... " (٢) .

(١) التبصرة والتذكرة للصميري ٧٨/١ ، ٧٩ ، وانظر: المقتصد شرح الإيضاح ١٢٥/١ :

. ١٢٧

(٢) شرح الكافية لابن جمعة الموصلية ٤٩١/٢ .

من خواص الفعل الماضي لحق الضمائر المتصلة به :

من خواص الفعل الماضي لحق الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة به ؛
نحو: ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ ، وضَرَبْتِ ، وضَرَبْتُمَا ، وضَرَبْتُمْ ، وضَرَبْتُنَّ ، وضَرَبْنَ ،
فهذه هي المختصة بالفعل ، بخلاف الضمائر المستكنة لدخولها علي الأسماء أيضا
نحو : ضارب وضاربان ، وضاربون ، وبخلاف الضمائر التي ليست مرفوعة ؛
نحو : إنه وله ، فإنها لا اختصاص لشيء منها بالفعل ، وإنما اختصت المرفوعة
البارزة بالفعل ؛ لأنها فاعلة ، والفاعل مختص بالفعل حقيقة... (١) .

وعلة اختصاص الفعل الماضي بضمائر الرفع المتصلة البارزة به ذكرها
الرضي فقال :

[وإنما اختصَّ بالفعل ؛ لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة
الألف والواو ، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني ألفان ، وفي
الجمع واوان ، فإن لم يحذف إحداهما استثقل وإن حذفت التيس ...] (٢)
قال ابن الخشاب : " الفاعل يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لا تفتقر إلي
الفاعل بحق الأصل ، فلم تتصل هذه الضمائر به

فإن اتفق من الأسماء ما يفتقر إلي الفاعل كالمصادر المعملة عمل الأفعال
وأسماء الفاعلين كانت في الاحتياج إلي الفاعل محمولة علي الفعل .. لأن الفعل
له العمل بحق الأصل ، وهذه الأسماء فرع عليه في العمل ... " (٣)
قلنا فيما سبق أن الفعل الماضي يبني علي السكون في آخره إذا اتصلت
به التاء المتحركة التي هي الضمير " أي : فاعل " ، أو " نا " التي هي فاعل

(١) الكناش في النحو والتصريف ٣/٢ ، وانظر : اللباب للعكبري ٥٠/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤ ، وانظر : شرح الكافية لابن جمعة الموصلي ٤٨٩/٢ .

(٣) المرتجل ١٧ ، ١٨ .

كذلك، أو نون النسوة وهي ضمير فاعل أيضاً ، كما يبني علي الضم في آخره إذا اتصل به واو الجماعة - لَكُنْ كَثِيرٌ من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضِيٌّ طارئٌ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالي أربعة حروف ليمنع متحركة في كلمتين ، هما أشبه بكلمة واحدة " أي : في الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة " ، فليس السكون في رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل علي الفعل ؛ فاحتاج المعني لجلبه ، لهذا يقولون في إعرابه : بني الماضي علي فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض ... وكذلك يقولون في الضمة التي قبل واو الجماعة ؛ إنها عرضية طارئة ؛ لمناسبة الواو فقط ، وإنَّ الفعل بني علي فتح مقدر منع من ظهوره الضمة العارضة ... ولا داعي لهذه التقديرات والإعنات، فمن التيسير الذي لا ضرر فيه الأخذ بالرأي القائل بأنه بني علي السكون مباشرة في الحالة الأولى ، وعلي الضم في الحالة الثانية ... " (١).

قال الأشموني : " وأماً نحو : ضَرَبْتُ ، وَأَنْطَلَقْنَا ، وَأَسْتَبَقْنَ فالسكون فيه عارض أوجبه كراهيتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كالجاء من فعله ، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو ... " (٢).

(١) النحو الوافي ٩٩/١ .

(٢) شرح الأشموني ٥٨/١ .

البناء على الفتح وأحكامه

يبني الفعل الماضي على الفتح في الأحوال التالية :

١- إذا لم يتصل به شيء من الضمائر :

فإذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت: " فَعَلَ " مثل : ذَهَبَ ، وَسَمِعَ وَمَكَّتْ- بفتح الفاء-؛ لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ، ولا تقف إلا على الساكن، وآثرت الفتحة عندهم ؛ لأنها أخف الحركات ، وفتحت العين ليتصرف الصرف على وجوهه .

فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر " أي الفعل الذي لم يسم فاعله ، أو المبني للمجهول ، وبالأسماء المبنية على " فَعَلَ " أي الأسماء المعدولة قلت : " فَعَلَ " بضم الفاء ، فرقاً بين المضمر والظاهر ، وكسرت العين فرقا بينه وبين الأسماء المبنية على زنة " فَعَلَ " نحو : عُمَرَ ، وَزَفَرَ ، وَقُتِمَ ، وما أشبهها... " ، وفتحت اللام من الفعلين جميعاً لعل سنذكرها في موضوعها ..

قال ابن يعيش : " وَقَالَ : وهو مبني على الفتح ، وللسائل أن يسأل فيقول :

ثم لم بُني الفعل الماضي على الفتح ؟

فالجواب: أن أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر ، وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها ؛ لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها ، وليس ذلك في الأفعال؛ إلا أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معرباً ، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع.

والضرب الثاني من الأفعال : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو

الفعل الماضي .

والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الأمر فإذاً قد ترتبت الأفعال ثلاث مراتب .

أولها : الفعل المضارع : وحقه أن يكون معرباً .

وآخرها فعل الأمر : الذى ليس فى أوله حرف المضارعة الذى لم يضارع الاسم البتة فبقى على أصله ، ومقتضى القياس فيه السكون ، .

وتوسط حال الماضى فنقص عن درجة الفعل المضارع ، وزاد على فعل الأمر، لأن فيه بعض ما فى المضارع ، وذلك أنه يقع موقع الاسم فيكون خبراً نحو قولك : زيد قام، فيقع موقع قائم ، ويكون صفة نحو : مررت برجل قام ، فيقع موقع مررت برجل قائم، وقد وقع أيضاً موضع الفعل المضارع فى الجزاء نحو قولك : " إِنْ قُمْتَ قُمْتُ " ، والمراد: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ ، فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة مُيِّزٌ بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه ، إذ كان المتحرك أمكن من الساكن ، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر...^(١).

قال سيبويه : " والفتح فى الأفعال التى لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه "فَعَلَ" ولم يُسَكَّنُوا آخِرَ "فَعَلَ" لأنَّ فيها بعض ما فى المضارعة ، تقول : هذا رجلٌ ضَرَبْنَا ، فتصف بها النكرة ، وتكون فى موضع ضارب إذا قلت : هذا رجلٌ ضارب ، وتقول : " إِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ ، فيكون فى معنى إِنْ يَفْعَلُ أَفْعَلُ ، فهى فَعَلَ كما أنَّ المضارع فَعِلٌ وقد وقعت موقعها - يعنى الأفعال المضارعة - فى إِنْ ، ووقعت موقع الأسماء فى الوصف كما تقع المضارعة فى الوصف ، فلم يسكَّنوها كما لم يسكَّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن ولا ما صيِّر من المتمكَّن فى موضع بمنزلة غير المتمكَّن ، فالمضارع -

(١) شرح المفصل ٧/ ٤ ، ٥ ، وانظر : دقائق التصريف ١٣ .

أى المضارع للمتمكن - مِنْ عَلُّ ، حرَّكوه لأنَّهم قد يقولون من عَلَّ فيَجْرؤنه ،
وأماً المتمكن الذى جُعِلَ بمنزلة غير المتمكن فى موضع فقولك : أبدأ بهذا أولُ ،
ويا حَكَمُ ...^(١).

ويقول السيرافى شارحاً كلام سيبويه : " إن قيل : لم يجب فتح أواخر
الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟ فالجواب عنه : أن الأفعال
كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر ، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة ، غير
أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام :

فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معرباً ، وهو
الأفعال المضارعة التى فى أولها الزوائد الأربع.

والضرب الثانى : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، وهو الماضى .
والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه ، وهو
فعل الأمر ، فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها المضارع
المستحق للإعراب وقد أعرب . وأخرها فعل الأمر الذى لم يضارع الاسم ألبتة
فبقى على سكونه ، وتوسط الماضى فنقص عن المضارع ، وزاد على فعل الأمر
بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر ، ولم يعرب كالمضارع ، وبنى على
حركة لِمَا أن المتحرك أمكن من الساكن ، وكانت فتحة لِمَا أنها أخف
الحركات ...^(٢).

قال أبو الفداء : " يبنى الفعل الماضى على الفتح لفظاً ، إذا لم يتصل به
شئ ، وهو الأصل فى بنائه مثل : كَتَبَ ، وضَرَبَ وعَادَ ، ورقَعَ ، وبنى على الفتح

(١) الكتاب ١ / ١٦ .

(٢) هامش الكتاب ١ / ١٦ .

لكونه أخف ، فإن كان معتل الآخر بالألف كرمى ، ودعاً ، بنى على فتح مقدر على آخره..^(١).

٢- إذا اتصلت به تاء التانيث الساكنة وهي علامة المفردة المؤنثة :

فإذا أخبرت عن المرأة قلت : 'فَعَلْتُ' مثل : ضَرَبْتُ وَذَهَبْتُ ، وَقَرَأْتُ " بتاء ساكنة في آخر البناء علامة للمرأة ، وسكنتها كراهية توالي الحركات ، وتواليها عند العرب مكروه .."^(٢).

وإنما دلت تاء التانيث الساكنة على الفعل الماضي ، لأن الغرض منها أولاً : الدلالة على تانيث الفاعل فقط ، لا الدلالة على تانيث الفعل ، إذ الفعل لا يؤنث ، ولا تجد تاءً تانيث متحركة متصلة بآخر الفعل ، وإنما ذلك في الأسماء مثل "قائمة" والحروف مثل : رُتِّبَ ، وَتُمَّتَ.."^(٣).

قال ابن يعيش : اعلم أن هذه التاء تلحق لفظ الفعل الماضي نحو قولك : قامت هندٌ ، وقعدت جمل ، وهي تخالف تاء التانيث من جهتين : من جهة المعنى ومن جهة اللفظ ، فأما المعنى : فإن تاء التانيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتانيث الاسم الداخلة عليه نحو قولك : قائمة وقاعدة وامرأة ، واللاحقة للأفعال إنما تدخل لتانيث الفاعل.

إيداناً منهم بأنه مؤنث فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره ، والذي يدل على أن المقصود بالتانيث إنما هو الفاعل لا الفعل ، أن الفعل لا يصح فيه معنى التانيث ، وذلك من قبل أنه دال على الجنس ، والجنس مذكر لشياعه

(١) الكناش في النحو والتصريف ٢ / ٤ بتصرف.

(٢) دقائق التصريف ١٤ ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلى ١٢٣ ، المعنى ١ / ١١٦ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ٤٩ ، ٥٠ .

وعمومه ، والشئى كلما شاع وعمّ فالتذكير به أولى به من التأنيث ، ألا تري أنّ شيئاً مذكرة ، وهو أعم الأشياء وأشيعها ، ولذلك قال سيبويه : لو سميت امرأً بنعم وبئس لم تصرفهما ، لأنّ الأفعال كلها مذكر لا يصح تأنيثها ، وأيضاً فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز : قامت زيد ، كما تقول : قام ثمت عمرو ، وربت رجل لقيت ، فلما لم يجر ذلك صحّ أنّ التاء في قامت هند لتأنيث الفاعل الذي يصبح تأنيثه ، لا لتأنيث الفعل الذي لا يصح تأنيثه ، وأما اللفظ : فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الوصل نحو قولك : امرأة قائمة يا فتى " ورأيت امرأة قائمة يا فتى ، ومررت بامرأة قائمة يا فتى والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة وصلّاً ووقفاً وذلك قولك : قامت هندُ ، وهندُ قامت " فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو قولك : رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف ، إذ الحركة غير لازمة ، إذا كانت لالتقاء الساكنين ، ولذلك تقول : المرأتان رمّتا فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء لأنها حركة عارضة ، إذ ليس بلام أن يسند الفعل إلي اثنين ، فأصل التاء السكون ، وإثما حركت بسبب ألف التنثية ، وقد قال بعضهم " رمّتا " فرد الألف الساقطة لتحرك التاء وأجري الحركة العارضة مجري اللازمة من نحو: قولاً وبيعاً وخافاً ، وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة ومنه قول الشاعر:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَنَا * * * أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمْرُ (١)

في أحد الوجهين وذلك أنّ بعضهم يقول : أراد خطاتان فحذف النون للضرورة وهو رأي الفرّاء ، وبعضهم يقول : أراد خطتا من قولهم : خطا اللحم ، أي اكتنز وكثر ، والأصل في خطت خطات ، وإنما حذف الألف لالتقاء الساكنين ، وسكون

(١) الشاهد : " خطاتا " قال ابن قتيبية : " وفيه قولان : أحدهما أنّه أراد خطاتان فحذف نون التنثية ، والثاني : أراد " خطتا " فاضطر فزاد ألفاً والقول الأول أجود .

التاء بعدها ، فلما تحركت للحاق ألف الضمير بعدها أعادوا الألف الساقطة ضرورة علي ما ذكرناها أو علي السنة (١). أ هـ

قال ابن الخشاب : " الأفعال لا يكون منها مذكر ، ومنها مؤنث على الحقيقة ، فدخل التاء الساكنة فيها إنما هو للدلالة على تأنيث فاعلها ... " (٢).

واعلم أن تاء التأنيث الساكنة حرف يلحق الأفعال الماضية خاصة ، أي أن هذه العلامة مختصة بالفعل الماضي ، وهي للدلالة على أن الفاعل مؤنث ، أو للإيدان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث ، نحو : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَهَنَّتِ الْوَالِدَةُ ابْنَهَا بِالنَّفُوقِ ، وَذَهَبَتْ سَعَادٌ إِلَى الْحَدِيقَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ۗ﴾ (٣). وقوله تعالى ﴿فَأَمْنَتْ طَافِئَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتُ طَافِئَةً﴾ (٤).

ولا تدخل تاء التأنيث الساكنة الفعل المضارع ، لأن التاء في قولك : " تقومُ هِنْدٌ أَعْنَتَ عَنْ ذَلِكَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَاءِ التَّأْنِيثِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : طَلْحَةُ ، وَبَيْنَ هَذِهِ التَّاءِ ، أَنَّ اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الوصل نحو قولك : طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ ، وَامْرَأَةٌ قَائِمَةٌ أَمَامَكَ ، كَمَا أَنَّ هَذِهِ التَّاءِ تَقْلِبُ فِي الْوَقْفِ هَاءَ السَّكْتِ بِخِلَافِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَهَذِهِ التَّاءِ الَّتِي تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً وَصَلًا وَوَقْفًا ، إِلَّا إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ ، فَإِنَّهَا تَحْرِكُ ، لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ : قَامَتِ الْمَرْأَةُ ، فَهِيَ سَاكِنَةٌ بِالذَّاتِ وَمُتَحَرِّكَةٌ بِالْعَرَضِ - أَيْ أَنَّ التَّحْرِيكَ عَارِضٌ - نَحْوُ قَوْلِكَ : رَمَتِ الْمَرْأَةُ ، وَرَمَتَا ، وَقَامَتَا ، فَإِنَّ لِحَقَّتْ نَحْوُ : " غَزَا " وَ " رَمَى " حَذَفَتْ آخِرَهَا ،

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٧ : ٢٨ .

(٢) المرتجل ١٩ .

(٣) من الآية ٣٥ في سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ في سورة الصف .

لالتقاء الساكنين ، تاء التأنيث ، وحرف العلة ، فقلت : غَزَتْ وَرَمَتْ ، بحذف الألف ولا تُرْدُ ، ولو تحركت التاء في نحو : رَمَتِ المرأة ، وَرَمَتَا ، فلا يقال رَمَاتَا ...^(١).

قال الرماني : " وأما التاء التي تدخل علامة لتأنيث العامل وما يقوم مقامه فأسكنت على ما يجب في حروف المعاني ، ولم تعرض لها تخرجها عن أصلها ، فأما التقاء الساكنين فعارض لا يعتد به ، ألا ترى أن حركته لا يُرَدُّ لها المحذوف ، نحو : رَمَتِ المرأة ، ولو اعتد بها لرجعت ألف رمى..^(٢) فيقال : رَمَيْتُ وهذا لم يقله أحد".

ومن خواصه - أيضاً دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الماضي خاصة ، لأن وضعها ساكنة - لتكون فرقا بين تاء الأسماء ، و تاء الأفعال - فوجب اختصاصها به..^(٣).

وكانت ساكنة وأولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل. قال سيبويه : " إِنْ قُلْتَ : قَدْ تَقُولُ : أَضْرِبِ الرَّجُلَ فَتَكْسِرُ ، فَإِنَّكَ لَمْ تَكْسِرْهَا كَسْرًا يَكُونُ لِلْأَسْمَاءِ ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا لِتَقَاءِ السَّاكِنِينَ ..."^(٤).

وفي شرح كافية ابن الحاجب : " ومنها لحوق تاء التأنيث الساكنة نحو : ضَرَبْتَ وَقَامْتَ ، واختصاصها أي علامات الفعل بالفعل لأنها تدل على تأنيث الفاعل الذي هو من لوازم الفعل ، واحتراز بالساكنة عن المتحركة التي هي من خواص الأسماء ، وأما نحو : رَبَّتْ وَثُمَّتْ وَوَلَاتْ ، فإنها دخلت إما لتأنيث اللفظ ،

(١) الكناش في النحو ١٢٠/٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٠/١ ، ٥١ .

(٢) حروف المعاني ص ٤٢ .

(٣) الكناش في النحو والتصريف ٣/ ٢ ، والأشباه والنظائر ٩/ ٢ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٦٩ .

أو للمبالغة ، فإن قيل : فهذه التاء قد تَتَحَرَّكُ إذا لقيها بعدها ساكن قيل : لما كان عارضاً لم يعتد به ...^(١).

وقال ابن يعيش : " أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة ، وإنما يعدل عنها لضرب من الاستحسان من قبل أنا رأينا الكسرة لا تكون إعراباً إلا باقتران التنوين بها ، أو ما يقوم مقامه ، وقد يكون الضمة والفتحة إعرابين من غير تنوين يصحبهما ، ولا شئ يقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف ، والأفعال المضارعة ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا توهم فيه الإعراب وهى الكسرة ...^(٢).

القول على إزالة اجتماع الساكنين بالتحريك :

اعلم أن الأصل فى كل ساكنين التثنية أن يحرك الأول منهما بالكسر نحو : " بَعَثَ الْأُمَّةَ " ، " وَقَامَتِ الْجَارِيَةُ " ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلّة ، وإنما وجب فى التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين :

أحدهما : أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام ، أو إضافة ، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهى الكسرة .

والأمر الثانى : أنا رأينا الجزم مختصاً بالأفعال فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل واحد منهما مختصاً بصاحبه فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهى الكسر ، وأيضاً فإننا لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم ، لأنَّ الرفع

(١) شرح الكافية لابن جمعة الموصلى ٢ / ٤٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٨٢ .

والنصب من حركات إعراب الأفعال ، ولا يتوهم ذلك إذا حُرِّك بالكسر ، لأن الجر ليس من إعراب الأفعال هذا هو القياس ..

وربما عدلوا عنه لأمر ، فمن ذلك ضمهم في نحو: قالتُ اخرج^(١)، وَعَدَّابِن اركض^(٢) وِعيونِن ادخلوها^(٣) "وقل انظروا^(٤)" كل ذلك للاتباع ، وذلك أنه أتبع ضمة التاء في قالت ضمة الراء في " اخرج " إذ ليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن ، وكذلك عدابن اركض ، أتبع التنوين حركة الكاف ، إذ ليس بينهما إلا الراء الساكنة^(٥)، وكذلك أو انقص^(٦) إلا أنَّ الضم هنا من وجهين .

مما سبق يتضح لنا أن الأصل فيما حرك من الساكنين أن يكون بالكسر، لما بين الكسر والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، فلذلك جعل الكسر عوضاً عن السكون عند الحاجة إلى الحركة ، ولا يعدل عن تحريكه بالكسر إلى الضم أو الفتح إلا لعارض يقتضى ذلك جوازاً أو وجوباً ، والجواز قد يكون على السواء ، وقد يكون الأصل أولى ، وقد يكون المعدول إليه أولى...^(٧) .

(١) من الآية ٣١ في سورة يوسف .

(٢) من الآية ٤٢ في سورة ص .

(٣) من الآية ٤٦ في سورة الحجر .

(٤) من الآية ١٥١ في سورة يونس .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٧ ، ٣ / ١٢٣ .

(٦) من الآية ٣ في سورة المزمل .

(٧) الكناش في النحو والتصريف ٢ / ١٨٧ .

البناء علي الضم وأحكامه

البناء علي الضم والكسر عارض :

والنوعان الآخران وهما : الكسر والضم ، ثقلان ، وثقلهما لكونهما يحتاجان إلي إعمال إحدى العَصَلَتَيْنِ ، أو كليهما ، وثقل الفعل لدلالته علي الحدث والزمان مطابقتاً ، والفاعل التزاماً ، لم يدخل فيه ، لنلا يجمع بين ثَقَلَيْنِ ، ودخلا في الحرف ، والاسم لخفتها بدلالتهما علي شئ واحد ... وأقوي الحركات " الضم " ويليها " الكسر " ثم " الفتح " وسمي الأول " ضمّاً " لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ، ثم رفعهما ثانياً ، وُسِّمِي الثاني " كسراً " لأنه ينشأ من انجرار اللّحْيِ الأسفل إلي أسفل انجراراً قوياً ، وسمي الثالث " فَتْحاً " لأنه يتولد من مجرد فتح الفم ، وهذه الحركات تكون ظاهرة .. ومقدرة كتقدير الضم في " يا سيبويه فإن ضمة النداء وهي حركة بناء مقدورة فيه - والفتح في نحو : لا فتى إلا عليّ والكسر في نحو : هؤلاء حال الوقف ... " . (١)

بناء الفعل الماضي علي الضم عارض :

ويبنى الفعل الماضي علي " الضم " إذا اتصل به واو الجماعة ، مثل : ضَرَبُوا ، وَقَتَلُوا ، وَكَتَبُوا ، وَعَادُوا ، وَرَفَعُوا ، وكقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا أَجْرُهُمْ﴾ (٢) ، فواو الجماعة ضمير رفع ساكن يبنى الفعل الماضي معه علي الضم، وإنما ضموا آخره ليناسب الواو (٣) .

وإنما يبنى الفعل الماضي علي الضم المقدر إذا اتصلت به واو الجماعة؛ لأنها حرف مد ، وهو يقتضي أن يكون قبله حركة تجانسه ، فيبنى علي الضم

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ بتصرف .

(٢) الآية ٢٩ في سورة الرعد .

(٣) الكناش في النحو ٤/٢

لمناسبة الواو نحو : " كَتَبُوا " ، فإن كان معتل الآخر بالألف ، حذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً : كَرَمُوا ، وَدَعَا ، والأصل " رَمَاوَا وَدَعَاوَا " ويكون حينئذ مبنياً علي ضم مقدر علي الألف المحذوفة . وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي علي الفتح لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى علي الضم المقدر ، ولأن حركة البناء كما قدمنا ، إنما تكون علي الحرف الأخير ، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت ، فالحركة مقدره علي ما قبل واو الجماعة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركات المناسبة في نحو : " قَامُوا " . وإن كان معتل الآخر بالواو ، أو الياء ، حذف آخره ، وضم ما قبله بعد حذفه ، ليناسب واو الجماعة نحو : دُعُوا ، وَسَرُوا ، وَرَضُوا ، والأصل: دُعِيُوا ، وَسَرُوا ، وَرَضِيُوا ، بوزن " كَتَبُوا وَظَرَفُوا وَفَرِحُوا " استثقلت الضمة علي الواو والياء ، فحذفت ، دفعاً للثقل ، فاجتمع ساكنان : حرف العلة وواو الجماعة ، فحذف حرف العلة ، منعاً لالتقاء الساكنين ، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها ، فبناء مثل ما ذكر ، إنما هو ضم مقدر علي حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين ، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي علي الضم ، وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو ، بعد حذف الحرف الأخير ، الذي يحمل ضمة البناء. (١) .

قال ابن يعيش : " وأما ضمه فعند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكورين نحو : ضَرَبُوا وَكَتَبُوا ؛ لأن الواو هنا حرف مد لا يكون ما قبلها إلا مضموماً .

فإن قيل : وقد يقال : رَمَوْا غَزَوْا ، فيكون ما قبلها مفتوحاً ، ثم قيل : الأصل : رميوا ، وغزوا ، فتحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ،

(١) جامع الدروس العربية ١١١/٢ ، وانظر : شرح الكافية لابن جمعة الموصلية ٤٩١/٢ .

وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة ، فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل ، والإسكان والضم عارض فيها لما ذكرناه فاعرفه .. " (١).

قال الشيخ خالد: (وكذلك ضمة) الباء من " ضَرَبُوا " عارضة لمناسبة الواو " بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله والأصل : لمناسبتها الواو ... " (٢).
زيادة أَلِف الفصل بعد واو الجماعة :

من الأشياء التي تكتب ولا تلفظ : أنهم زادوا أَلِفاً غير ملفوظة بعد واو،
مثل : كَتَبُوا ، ولم يَكْتُبُوا ، وأَكْتُبُوا .

قال سيبويه : " هذا باب الوقف في الواو والياء والألف : وهذه الحروفُ غيرُ مهموسات ، وهي حروف لين ومدّ ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت ؛ وليس شئ من الحروف أوسعَ مخارج منها ؛ ولا أمدّ للصوت ؛ فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفّةٍ ولا لسانٍ ولا حلقٍ كضم غيرها ، فيهوي الصوت إذا وجد متسَعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تفتنت وجدت مسّ ذلك ، وذلك قولك : ظَلَمُوا ورموا ، وعمي وحبلي ، وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا : ظَلَمُوا ، ورموا ؛ فكتبوا بعد الواو أَلِفاً (٣) ، وهذا من أقدم التعليقات الكتابية وهو إذا اتصل بالفعل الماضي واو الجمع ؛ كقولك : ضَرَبُوا وَقَتَلُوا ، ضمواً آخره ؛ ليناسب الواو ...

فالواو في الجمع رُفِعُ بفعلهم ، وزيدت الألف بعد الواو في الجمع للفصل بين واو العطف ، وواو الجميع في مثل قولهم : " لما حَضَرُوا قام زيد " ولما استعملت هذه القضية في الأفعال التي تنفصل واوها عن الحرف قبلها استعملت في الأفعال التي تتصل واوها بالحرف قبلها ليكون الحكم في كل موضوع واحداً ،

(١) شرح المفصل ٦/٧ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١٩٩/١ .

(٣) الكتاب ١٧٦/٤ .

ورُفِعَ الحرف الذي قبل الواو وحقه النصب ؛ لأنه آخر الماضي لمجاورته الواو...^(١).

فألف الفصل تزداد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل : " وردوا وكفروا " ألا تري أنهم لو لم يدخلوا الألف بعد الواو ثم اتصلت بكلام بعدها ظن القارئ انها كفر وفعل ، وورد وفعل ، فحيزت الواو لما قبلها بألف الفصل ، ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف قبلها نحو : ساروا وجاءوا ؛ فعلوا ذلك في الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قبلها نحو : كانوا وبانوا ، ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكماً واحداً^(٢).

وتزداد ألف الفصل أيضاً بعد الواو في مثل " يغزوا ويدعوا " وليست واو جميع، ورأي بعض كتاب زماننا هذا ألا تلحق بها الألف في مثل هذه الحروف ، فكتبوا " هو يرجو " بلا ألف ، و" أنا أدعو " كذلك ؛ إذ لم تكن واو جميع ، وذلك لأن العلة التي أدخلت لها هذه الألف في الجميع لا تلزم في هذا الموضع ، ألا تري أنك إذا كتبت الفعل الذي تتصل واو به مثل " أنا أرجو " و " أنا أدعو " لم تشبه واوه واو النسق ؛ لاتصالها بالفعل ، وإذا كتبت الفعل الذي تنفصل واوه منه مثل " أنا أذرو التراب ، وأسرو الثوب - اي أنزعه " لم تشبه واوه واو النسق إلا بأن تزيل الحرف عن معناه ؛ لأن الواو من نفس الفعل لا تفارقه إلا في حال جزمه ، والواو في " كفروا " ووردوا " واو جميع ، والفعل مكتف بنفسه يمكن أن يجعل للواحد وتتوهم الواو ناسقة لشيء عليه ، وقد ذهبوا مذهباً ، غير أن متقدمي

(١) دقائق التصريف ١٨ .

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة ١٨٩ .

الكتاب لم يزالوا علي ما أنبأتك من إلحاق ألف الفصل بهذه الواوات كلها ؛ ليكون الحكم في كل موضع واحداً .. (١).

حكم اتصال نون الوقاية بالفعل الماضي :

تدخل نون الوقاية الفعل المضارع ، كقوله تعالى ﴿لَمْ تُوذُونِي﴾ (٢) وتدخل الأمر والدعاء كقوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ (٣)

وتدخل أيضاً الفعل الماضي ، للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية : كالمضارع والأمر ، فإذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل ، وجب الفصل بينهما بنون تسمى نون الوقاية - سواء اتصلت بالفعل مباشرة كأكرمني ، أو اتصلت بما يتصل بالفعل كأكرمتني ويكرموني - وسميت بهذا الاسم " نون الوقاية " ؛ لأنها تقي ما تتصل به من الكسر ، اي : تحفظه منه ، تقول : أكرمتني ويكرمني ، وأكرمني ، وتكرموني ، وأكرمتني ، واكرمتني فاطمة ، ونحو : رؤيدني وعليكني .. (٤).

قال سيبويه : " وسألته - رحمه الله - - أي الخليل - عن الضاربي فقال : هذا اسم ، ويدخله الجر ، وإنما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر ... " (٥).

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) من الآية ٥ في سورة الصف .

(٣) من الآية ٨٠ في سورة الإسراء .

(٤) جامع الدروس العربية ٩٠/١ .

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢ .

وقال ابن السيرافي: "ذكر الكوفيون في فعل التعجب إسقاط النون نحو: ما أقربي منك ، وما أحسنني ، وما أجملني ، وهم يعنون: ما أحسنني ، وما أجملني ، ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولست أدري: أعن العرب حكوا هذا ، أو قاسوه علي مذهبهم في " ما أفعل زيدا " لأنه اسم عندهم في الأصل .." (١).

وقال ابن يعيش : " اعلم أن ضمير المنصوب إذا كان للمتكلم واتصل بالفعل نحو : ضربني وخاطبني ، وحدثني ، فالاسم إنما هو الياء وحدها والنون زيادة ألا تراها مفقودة في الجر من نحو : غلامي وصاحبي ، والمنصوب والمجرور يستويان ، وإنما زادوا النون في المنصوب إذا اتصل بالفعل وقاية للفعل من أن تدخله كسرة لازمة ، وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً نحو : غلامي وصاحبي والأفعال لا يدخلها جر ، والكسر أخو الجر لأن معدنهما واحد وهو المخرج ، فلما لم يدخل الأفعال جر آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفاً وحراسة من أن يتطرق إليها الجر فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها ، وتكون وقاية للفعل من الكسر ، وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين ، ولذلك تجامعها في حروف الزيادة ، وتكون إعراباً في نحو : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين، كما تكون حروف المد واللين إعراباً في الأسماء السنة المعتلة من نحو قولك : اخوك ، أبوك ، وأخواتهما ، وفي التثنية والجمع ، ولأن هذه النون قد تكون علامة إضمار فكرهوا ان يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الإضمار ... " (٢).

(١) هامش الكتاب ٢/٣٦٩ .

(٢) شرح المفصل ٣/١٢٣ .

هل يقع الفعل الماضي حالاً؟

ذهب الكوفيون إلي أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين .

وذهب البصريون إلي أنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا علي أنه إذا كانت معه " قَدْ " أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل علي أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً النقل والقياس .

أما النقل : فقد قال الله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) .

فَحَصِرَتْ : فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والدليل علي صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : " أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ " ^(٢) ، وهي قراءة الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي ، والمفضل عن عاصم ، وقال أبو صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْضَةً كَمَا أَنْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرِ^(٣)

فَبَلِّهُ : فعل ماض ، وهو في موضع الحال ؛ فدل علي جوازه ...

(١) من الآية ٩٠ في سورة النساء .

(٢) في الإتحاف ١٩٣ " واختلف في " حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ " فيعقوب بنصب التاء منونة علي الحال بوزن تَبَعَةً ووافقه الحسن ، والباقون بسكون التاء فعلاً ماضياً . " وينظر الإتحاف ٢٥٢/١ - ٢٥٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر في الإتحاف ٢٥٣/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٩٦/٢ ، ٣٣/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ ، والشاهد في البيت واضح .

وأما القياس : فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو : مُرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، وَغُلَامٍ قَائِمٍ ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو : " مُرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَاعِدًا وَبِالْغُلَامِ قَائِمًا " والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : " مررت برجل قَعَدَ ، وَغُلَامٍ قَامَ " فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو : " مُرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَعَدَ وَبِالْغُلَامِ قَامَ " وما أشبه ذلك .

والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقَامَ الفعلُ الماضي مُقَامَ الفعلِ المستقل ، كما قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(١) ، أي : يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل ، جاز أن يقام مقام الحال .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وذلك لوجهين : أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه .

والوجه الثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه " الآن " أو " الساعة " نحو : " مُرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ " ، و " نَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو يَكْتُبُ " ؛ لأنه يحسن أن يقترب به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالاً ؛ ولهذا لم يجز أن يقال : " مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ قَامَ " لأنَّ " مَا زَالَ " و " لَيْسَ " يطلبان الحال ، و " قَامَ " فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكون هذا جائزاً ؛ فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً ، وكذلك لو قلت " زَيْدٌ خَلَفَكَ قَامَ " لم يجز أن يجعل " قام " في موضع حال ؛ لما بينا .

ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي " قَدَ " حيث يجوز أن يكون حالاً نحو : مررت بزيد قد قام " وذلك لأنَّ " قد " تقرب الماضي من الحال ، فجاز أن

(١) من الآية ١١٦ في سورة المائدة .

يقع معها حالاً ، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال : " قد قام الآن ،
أو الساعة " فدل ذلك علي ما قلناه .^(١)

قال ابن يعيش : " وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالاته
عليها لا تقول : " جاء زيدٌ ضحكٌ " في معني ضاحكاً ، فإن جئت معه بـ " قد "
جاز أن يقع حالاً ، لأن " قد " تقربه من الحال ، ألا تراك تقول : قد قامت الصلاة ،
قبل حال قيامها ، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن او الساعة ، فيقال : قد قام الآن
أو الساعة ، فتقول : جاء زيد قد ضحك ، وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه ،
قال الشاعر :

ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر^(٢).

فموضع " قد نهلت " نصب علي الحال ، والتقدير : ناهلة ، وربما حذفوا
منه " قد " وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ ، قال
الشاعر:

وطعن كفم الزق غداً والزق ملآن^(٣)

(١) الإتيان ٢٥٢/١ : ٢٥٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي العطاء السندي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٦ ،
وشرح شواهد المعني ٨٤٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٧ /١ ، ومغني اللبيب
٤٢٦/٢ .

والشاهد في البيت قوله : " وقد نهلت " حيث جاءت الحال جملة فعلية مقرونة بالواو ، و
قد ، وقيل : الواو هنا للعطف ، وقيل : الجملة مبدلة من جملة " والحظي يخطر بيننا " .

(٣) البيت من الهزج ، وهو للفند الزوماني " شهل بن شيبان " في أمالي القالي ٢٦٠/١ ،
والحيوان للجاحظ ٤١٦/٦ ، وفيه : " وروي للفند الزماني ولا أظنه له " ، وخزانة الأدب
٤٣٢/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٧/٢
ولسان العرب (شعا) . والشاهد فيه قوله " غداً " يريد : " قد غداً " فحذف " قد " .

والمراد : قد غذا ...

وقد تأولوا قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾

علي تقدير : قد حصرت ، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ " حَصِرَةً "

بالنصب ...

وذهب الكوفيون إلي جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه قد أو لم تكن ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص ، والمعني بالنصوص قوله تعالى : ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) .

وقول الشاعر : وطعن كقم الزق ... إلخ

ونحو قول الآخر :

وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نُقْضَةً كما انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ^(٢)

وقوله " حصرت " من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ " حَصِرَةً " علي ما

تقدم ، وكذلك غذا من قوله: " غذا والزق ملآن " وكذلك قوله " بلله القطر " في موضع الحال .

وأما المعني : فإن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة ، وكل ما جاز أن يكون

صفة فإنه يجوز أن يكون حالاً ، ألا تري أنك تقول " جاء زيد يضحك " كما تقول "

جاء زيد ضاحكاً " لأتلك تقول " جاء رجل يضحك " كما تقول : " جاء رجل ضاحك "

فيكون صفة للنكرة .

وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن " قد " مرادة فيها ، ولذلك حسن

الحال بالماضي ، وأما ما ذكروه من المعني ففاسد ، والأمر فيه بالعكس ، فإن كل

(١) من الآية ٩٠ سورة النساء ، وقد خرجت هذه القراءة ص .

(٢) قد سبق تخريجه ص .

ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفةً للنكرة ، وليس كل ما يجوز أن يكون صفةً للنكرة يجوز أن يكون حالاً ، ألا تری أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو : هذا رجل سيكتب ، أو سيضرب ، ولا يجوز أن يقع حالاً ، فضاحك ونحوه إنما وقع حالاً لأنه اسم فاعل ، واسم الفاعل قد يكون للحال ، وليس كذلك الفعل الماضي ، ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالاً . (١)

أما الجملة الماضية الحالية ، فإن كانت مثبتة ، فأكثر ما تربط بالضمير والواو وقد معاً ، كقوله تعالى : ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ (٢).

وأقل منه أن تربط بالضمير وقد فقط ، دون الواو — بالشرط المتقدم —

كقول الشاعر:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ ، قَدْ غَيَّرَ البَلِي مَعَارِفَهَا ، والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ (٣)

وأقل من هذا أن ترتبط بالضمير وحده ، دون الواو وقد ، كقوله تعالى :

﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (٤) ، وقوله : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٥) ،

ومنه قول الشاعر أبي صخر الهذلي :

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، ٦٧ ، وينظر أيضاً شرح الكافية ٢٢٣/٢ .

(٢) من الآية ٧٥ في سورة البقرة .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١١٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٢ ،

والمقاصد النحوية ٢٠٣/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٥٨/١ ، وجامع الدروس

العربية ٨١/٣ . والشاهد فيه قوله " قَدْ غَيَّرَ البَلِي مَعَارِفَهَا " ، حيث جاءت الجملة الفعلية

حالاً مقرونة بـ " قد " وحدها ، لأنها مقرونة بضمير يعود علي صاحب الحال.

(٤) من الآية ٦٥ في سورة يوسف .

(٥) من الآية ٩٠ في سورة النساء .

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر
وأقل من الجميع أن تربط بالضمير والواو فقط ، دون " قد " كقوله تعالى:
﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ
الْأَرْذَلُونَ﴾^(٢)، إن كانت منفية امتنعت معها " قد " فهي تربط غالباً بالضمير والواو
معاً ،

نحو : رجع خالد وما صنع شيئاً ، وقد تربط بالضمير وحده ، نحو :
رجع ما صنع شيئاً .

فإن لم تشتمل الجملة الماضية ، مثبتة كانت أو منفية ، علي ضمير يعود
إلي صاحب الحال ، ربطت المثبتة بالواو وقد ، والمنفية بالواو وحدها وجوباً ، كما
سبق^(٣).

فائدة وخلاصة :

أوجب البصريون ، إلا الأخفش ، لزوم " قد " مع جملة الماضي المثبت
الذي لم يقع بعد " إنا " ولا قبل " أو " سواء أربطت بالضمير أم بالواو ، أم بهما
معاً ، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة ، وقد قدروها قبل الماضي في الآيات
السابقة .

والمختار قول الكوفيين والأخفش ، وهو أنها لا تلزم إلا مع جملة
الماضي التي لم تشتمل علي ضمير صاحب الحال ، وهي تلزم في ذلك مع الواو
كما تقدم ، ولا تلزم في غير ذلك ، لكثرة وقوعها حالاً بدون " قد " والأصل عدم
التقدير ..

(١) من الآية ٧١ في سورة يوسف .

(٢) من الآية ١١١ في سورة الشعراء .

(٣) جامع الدروس العربية ٣ / ٨١ ، ٨٢ .

التسمية بالفعل الماضي :

مما اتفق علي بنائه من الأفعال : الفعل الماضي ، وهو يبني علي الفتح إذا لم يتصل به شيء من الضمائر نحو : ضَرَبَ ، وَأَنْطَلَقَ ، ويبني علي الضم إذا اتصلت به واو الجماعة مثل : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ، ويبني علي السكون إذا اتصل به ضمير متحرك مثل : كَتَبْتُ الدرسَ ، ذَاكِرْنَا المحاضرة .

وإنما بني الفعل الماضي ؛ لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه علي حركة مع أنَّ الأصل في البناء السكون — لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً ، وصفةً ، وصلةً ، وحالاً ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات ، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً لئلا يجتمع ثقلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته علي الحدث والزمان .

هذا هو حكم الأفعال الماضية قبل التسمية بها ، فإذا نقلت إلي العلمية ، وسُمِّي بها تنتقل من البناء إلي الإعراب ، لأنها أصبحت أسماءً وأعلاماً للمسمى بها قال السيوطي : " والمنقول عن الفعل الماضي كَشَمَّرَ ، وَبَدَّرَ ، وَعَثَّرَ ، وَخَضَّمَ ، ولا خامس لها علي هذا الوزن ، وكَعَسَبَ^(١) .. " .

قال الشاعر :

أبوكَ حَبَابُ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرًا^(٢)

(١) الأشياء والنظائر ٨٠/٣ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٨٠ ، والعقد الفريد ٢٩٩/٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٠/١ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٥ ؛ ولسان العرب ٤٢٩/٤ " شمر " ، معجم الشواهد ٣٢٥/١ ؛ وفي اللسان " وجدِّي يا عَبَّاس ... " والشاهد فيه قوله " شَمَّرًا " وهو علم فرس منقول عن فعل ماض .

شَمَّرَ حيث جاء ممنوعاً من الصرف لكونه علماً جاء علي وزن الفعل ، وهو علم منقول من الفعل الماضي " شَمَّرَ " فهو علي وزن قَدَّمَ وَكَرَّمَ وَكَلَّمَ وغيرها، ووزن هذا لا يكون إلّا في الفعل .

وفيما قاله السيوطي " ولا خامس لها علي هذا الوزن " في كلامه نظر . لأنه بالرجوع إلي معاجم اللغة والبلدان تبين أن هناك الكثير من الأفعال الماضية التي سُمِّيَ بها وصارت أعلاماً علي بعض الأمكنة أو الجبال أو الهضاب ، وإليك بعض الأمثلة علي ذلك ، قال ياقوت :

جَبَأً : بالتحريك بوزن جَبَل ، وما أراه إلّا مرتجلاً ، إن لم يكن منقولاً عن الفعل الماضي ، من قولهم جَبَأَ عليه الأسود ، إذا خرج عليه حيّة من جحره ، وهو جبل باليمن (١) .

و" لَجَأً " بالهمز ، والقصر ، من لجأ إذا تحصن به : اسم موضع (٢) .
و" شَرِبَ " بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، كذا ضبطه أبو بكر بن نصير: يجوز أن يكون منقولاً عن الفعل الماضي من الشرب ، ثم صيّر اسماً للموضع، قال : وهو موضع قرب مكة له ذكر ، وبشَرِبَ كانت وقعة الفجّار العظمي (٣) .

و" شَطَبَ " بالتحريك . يجوز أن يكون أصله من شطب إذا مال ، ثم استعمل اسماً وهو جبل في ديار بني أسد (٤) . قال بشر بن أبي حازم :

سائل نميراً غداة النّعْفِ من شَطَبِ إِذَا فَضَّتْ الخيل من ثهلان إذ رَهفوا

(١) معجم البلدان ٩٦/٢ ، لسان العرب ٤٣/١ " جبأ " .

(٢) معجم البلدان ١٣/٥ .

(٣) معجم البلدان ٣٣٢/٣ .

(٤) معجم البلدان ٣٤٣/٣ ، اللسان " شطب " .

و " صَارَ " بالراء ، بلفظ صار يصير إنا أنه استعمل اسماً : شعب من
نعمان قرب مكة ^(١) قال سراقه بن خثعم الكناني :
تَبَعَيْنِ الْحِقَابَ وَبَطْنَ بُرْمٍ وَقُتَّعَ فِي عَجَاجَتِهِنَّ صَارَ
وقال أبو خراش الهذلي :

فقلتُ وقد جاوزتُ صَارَ عِشْيَةَ أَجَاوَزْتُ أُولِي الْقَوْمِ أَوْ أَنَا أَحْلَمُ ؟
و" ظَلَمَ " بفتح الحاء . منقول عن الفعل الماضي من الظلم مثل شَمَّرَ ،
وكعب : وهو موضع ^(٢) .

و" عَادَ " بالذال المعجمة ، ويروي بالذال المهملة ، يقال : عاد فلان بربه
يعود عوداً إذا لجا إليه ، فكأنه منقول عن الفعل الماضي ، وهو موضع عن بطن
كرَّ من بلاد هذيل ^(٣) .

قال قيس بن العجوة الهذلي :

في بطن كَرَّ في صعيدِ راجفٍ بين فنان العاذ والنواصف
و" عَثَّرَ " بفتح أوله ، وتشديد ثانيه ، وآخره مهملة ، بوزن بَقَمَ ، وسَلَّمَ ،
وخَضَّمَ ، وشَمَّرَ ، وبذَّرَ ، وكل هذه الأسماء منقولة عن الفعل الماضي فلا
تنصرف منصرفه قال أبو منصور: عَثَّرَ: موضع ^(٤)، وهو مأسدة ، يعني أنه كثير
الأسد . قال بعضهم :

ليثٌ بعَثَّرَ يصطاد الرجالَ ، إذا ما الليثُ كذَّبَ عن أقرانه صدقاً

(١) معجم البلدان ٣/٤ .

(٢) معجم البلدان ٦٢/٤ ، صحيح الأخبار ١٣٨/١ .

(٣) معجم البلدان ٦٥ /٤ ، صحيح الأخبار ١٧٥/٥ .

(٤) معجم البلدان ٦٥/٤ ، صحيح الأخبار ١٧٥/٥ .

و" عَيْنَمُ " : في وزن " عَيْنَبُ " أراه منقولاً من الفعل الماضي من العنم: شجرة لها ثمر أحمر كالعناب تكون بالحجاز (١) .

و" غَانُ " : إن كان منقولاً من الفعل الماضي من العنم : شجرة لها ثمر أحمر كالعناب تكون بالحجاز (٢) .

و" غَانُ " : إن كان منقولاً عن الفعل الماضي من قولهم : غانت نفسه تغين إذا غنت وإلا فلا أدري ما هو : وهو واد باليمن (٣) .

و" فَحِلٌ " : بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، لعله منقول عن الفعل الماضي من فَحِلٌ يَفْحَلُ ، إذا صار فحلاً : وهو اسم موضع (٤) .

و" قَافٌ " : بلفظ القاف الحرف من حروف المعجم ، إن كان عربياً فهو منقول من الفعل الماضي ، من قولهم : قاف أثره يقفوه قوفاً إذا أتبع أثره ، فيكون هذا الجبل يقوف أثر الأرض ، فيستدير حوله ، وقاف مذكور في القرآن الكريم ، وذهب المفسرون إلي أنه الجبل المحيط بالأرض قالوا : هو زبرجدة خضراء ، وإن خضرة السماء من خضرته (٥) ...

و" قَلَسٌ " : بالتحريك ، لعله منقول من الفعل الماضي من قولهم : قلس الرجل قلساً وهو ما جمع من الحلق ملء الفم : وهو موضع بالجزيرة (٦) . قال عبيدالله بن قيس الرقيات :

(١) معجم البلدان ٤ / ١٧٤ .

(٢) معجم البلدان ٤ / ١٧٤ .

(٣) معجم البلدان ٤ / ١٨٤ .

(٤) معجم البلدان ٤ / ٢٣٦ .

(٥) معجم البلدان ٤ / ٢٨٩ ، اللسان " حقف " .

(٦) معجم البلدان ٤ / ٣٨٩ .

أفقرت الرِّقْمَتَانِ فالقَلَسُ فَهُوَ كَأَن لَّمْ يَكُن بِهِ أُنْسٌ

و" مرَّ " بالفتح ثم التشديد ، والمر والمرير : الجبل الذي قد أحبك قتله ، ويجوز أن يكون من الفعل الماضي من مرَّ يَمُرُّ ثم صيِّرَ اسماً اسم موضع بمرَّ الظهران (١) ، قال أبو صخر الهذلي يصف سحاباً :

وأقبل مرّاً إلي مجدلٍ سباق المقيد يمشي رسينا
أي استقبل مرّاً .

و" ودَّ " بالفتح ، لغة في الودد ، ويجوز أن يكون منقولاً عن الفعل الماضي ودَّ يودُّ ، قيل : هو جبل قرب جفاف الثعلبية ، وقيل : اسم صنم في قول امرئ القيس (٢) :

وترى الودد إذا ما أشجذت وتواريه إذا ماتعكر

نلاحظ أن الأفعال السابقة بعد التسمية بها سواء كانت مهموزة أو صحيحة انتقلت من البناء إلى الإعراب فدخلها التنوين ، والتنوين من علامات الأسماء وليس من علامات الأفعال ، والدليل على ذلك قول الشاعر في مرَّ ، وأقبل مرّاً ... بالتنوين ، وكذلك دخول الألف واللام التي للتعريف في قول الشاعر في (ودَّ) : وترى الودد ... وأل للتعريف والمعرف لا بد وأن يكون اسماً ..

و" هَجَرَ " وفي اشتقاقه وجوه ، يجوز أن يكون من هجر إذا هذي ، ويجوز أن يكون منقولاً من الفعل الماضي : مدينة وكل محل تسكنه وتنتقل إليه (٣) .
قال الفرزدق :

(١) معجم البلدان ١٠٤/٥ ، لسان العرب " مرر " وفيه موضع بقرب مكة .

(٢) معجم البلدان ٣٦٦/٥ ، اللسان " ودد " ، مراصد الاطلاع /١٤٢٩١ .

(٣) معجم البلدان ٣٩٣/٥ ، ومراصد الاطلاع ١٤٢٥/٣ ، ديوانه ٢٠٨ .

مِنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامُ فَارِسَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجْرًا ^(١)
من أسماء الأراضى والبلدان ما يكون على ثلاثة أحرف ويستعمل مذكراً ومؤنثاً .
فالذي استعمل منها على التذكير والتأنيث ، والأكبر فيه التذكير نحو :
مني، وهجر ^(٢)، فأكثرهم يقول : هذا مني ، وهذا هجر فيذكر ويصرف ، وبعضهم
يقول : هذه مني ، وهذه هجر فيؤنث ولا يصرف ومنه قول الفرزدق السابق .
ففي قوله " من هجرا " أنت ولم يصرف ، فتركه صرف " هجر " على إرادة البقعة
والبلدة ، والأكثر في كلامهم تذكيرها وصرفها .
قال سيبويه " وكذلك " هَجَرَ " يؤنث ويذكر . قال الفرزدق : منهن ...
البيت .

فهذا أنت ، وسمعنا من يقول : " كجالب التمر إلي هَجَرَ يا فتى ، فأنت ولم
يصرف ، وفتح في موضع الجر ... " ^(٣) .
في اللسان : " وهَجَرُ : اسم بلد مذكر مصروف ، وفي المحكم : هَجَرُ :
مدينة تصرف ولا تصرف ؛ قال سيبويه : سمعنا من العرب من يقول : كحالب

(١) هذا البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٩١/١ ، وروايته فيه : قد بليت بها " بدل قد عرفت
بها " وهو من شواهد سيبويه والأعلم ٢٣/٢ ، المخصص لابن سيده ٤٧/١٧ وللاخطل في
الكتاب لسيبويه ٢٤٣/٣ ، وهو بلا نسبة في ما لا ينصرف للزجاج ٥٣ ، ومعجم البلدان "
واسط " .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٣ .

(٣) الكتاب ٢٤٣/٣ .

اللغة : هجر : قال في المصباح المنير " هجر " : هجر : بفتحتين : بلد بقرب المدينة يذكر
فيصرف وهو الأكثر ، ويؤنث فيمنع ، وإليها تنسب القلال على لطفها ، فيقال " هجرية "
وقلال هجر بالإضافة إليها ...

التمر إلى هَجَرَ يا فتى (١) " فقوله : يا فتى من كلام العربي ، وإنما قال يا فتى لئلا يقف علي التنوين ، وذلك لأنه لو لم يقل له يا فتى للزمه ، أن يقول : كجالب التمر إلى هجر، فلم يكن سيبويه يعرف من هذا أنه مصروف أو غير مصروف. الجوهرى : وفي المثل: كُمْبُضِعَ تمر إلى هَجَرَ (٢) ، وفي حديث عمر: عجبت لتاجر هَجَرَ وراكب البحر ؛ قال ابن الأثير : هَجَرَ بلد معروف بالبحرين ، وإنما خصَّها لكثرة وبائها . أي تاجرها وراكب البحر سواء في الخطر (٣) ، فأما هَجَرَ التي ينسب إليها القلال الهجرية فهي قرية من قري المدينة (٤).

وقد تقدر الحركات علي الأعلام المنقولة عن الفعل الماضي المقصور لأجل التعذر مثل : " دَنَا : بلفظ ماضي يدنو : موضع بالبادية . وقيل : في ديار بني تميم بين البصرة واليمامة (٥) ، قال النابغة :

فَأَمْوَاهُ الدَّنَا فَعَوِيصَاتٍ دَوَارِسَ بَعْدَ أَجْدَاءِ حَلَالٍ

وذكره المتنبى. بما يدل علي أنه قرب الكوفة فقال :

وعادي الأضارع ثم الدَنَا والأضارع من منازل الحاج ..
وغير خاف أن الدَنَا بعد التسمية به دخلت عليه " أل " المعرفة ، والمعرف لا بد وأن يكون اسماً و" سَجَا: مقصور: سجا الليل إذا أظلم وسكن، وسجا البحر

(١) الكتاب ٢ / ٢٣ ، ٢٤٣ / ٣ .

(٢) الصحاح للجوهري ٢ / ٨٥٢ " هجر " .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٥ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٤) اللسان " هجر " .

(٥) معجم البلدان ٢ / ٤٨٥ .

إذا ركد، فيكون منقولاً عن الفعل الماضي على هذا ، وهو اسم بئر^(١) ، وقال مرة " سَجَا " : ماءه لنا وهي جرور بعيدة القعر ، وأنشد :

سَاقِي سَجَا يَمِيدُ مَيْدَ المَحْمُورِ

المحمور : الذي قد أصابه الحمر ، وهو داء يصيب الخيل من أكل

الشعير .

و " سَلَا " بلفظ الفعل الماضي من سَلَا يَسْلُو : مدينة بأقصي

المغرب^(٢) .

و " سَبَا " يجوز أن يكون أصله سَبِي يَسْبِي ، وشدد للكثرة ، فيكون

منقولاً عن الفعل الماضي^(٣) .

و " قَسَا " بالفتح ، والقصر ، منقول عن الفعل الماضي من قَسَا

يَقْسُو قَسْوَةً ، وهو الصلابة في كل شئ ، وقسا : موضع بالعالية^(٤) ، وقيل :

قرية بمصر ، وقيل : قارة ببلاد تميم . قال ابن أحمد :

بَهْجَلٍ مِّنْ قَسَا دَفِرِ الخَزَاعِي تَدَاعِي الجِرِّ بِيَاءً بِهِ الحَنِينَا

و " لَأَيَّ " بوزن لَعَا : من نواحي المدينة^(٥) . قال ابن هرمة :

حَيِّ الدِيَارِ بِمُنْشَدٍ فَالْمُنْتَضِي فَالهُضْبَ هَضْبَ رُوَاوَيْتَيْنِ إِلَيَّ لِأَيِّ

و " مَجَا " : أرض لكندة باليمن^(٦) .

(١) معجم البلدان ١٨٩١/٣ .

(٢) معجم البلدان ٢٣١/٣ ، الكتاب ٢١٤/١ ، ٣٥٣/٣ .

(٣) معجم البلدان ١٨١/٣ .

(٤) معجم البلدان ٣٤٤١٤ ، مرصد الاطلاع ١٠٩٠/٣ ، اللسان " قسا " .

(٥) معجم البلدان ٣/٥ ، اللسان " لأَي " ، مرصد الاطلاع ١١٩٣/٣ .

(٦) معجم البلدان ٥٩/٥ ، اللسان " محا " .

و " نَحَا : بالفتح ، والقصر ، كأنه من نحا نحوه ، قصد قصده ، فهو منقول عن الفعل الماضي ، وهو شعب بتهامة الهذيل (١) .

و" هَدَى : بالفتح منقول عن الفعل الماضي ، من هدى يَهْدِيَاً أرشد : موضع في نواحي الطائف (٢) . قال تعالى ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ...﴾ (٣) .

وفي هذه الأعلام المنقولة عن الأفعال الماضية المقصورة السابقة تقدر عليها الحركات لأجل التعذر كما هو معروف ..

طَابَانَ : مرتجلٌ أعجمي ، ويجوز أن تكون سُمِّيَتْ بالماضي من قولهم : طاب يطيب ، ثم تَنَّى بعد أن صار اسماً ، وأعرَب بعد أن تَنَّى ، وله نظائر : وهو اسم قرية بالخابور (٤) .

و " شَدَّوَانَ " : موضع ، حيث تَنَّى الفعل الماضي بعد أن صار علماً لهذا الموضع (٥)

ومن المعروف أن الفعل الماضي قبل التسمية به يبني علي الفتح الظاهر أو المقدر إذا لم يتصل به شيء من الضمائر ، فهي في المجموعتين (أ) ، (ب) كلها مبنية علي الفتح الظاهر ، وفي المجموعة (ج) مبنية علي الفتح المقدر لأنها معتلة اللام بالألف فالحركة مقدرة لأجل التعذر ، لأن الأفعال فيها مقصورة .

هذا هو حكم الأفعال الماضية قبل التسمية بها ، وإذا نقلت إلي العلمية ، وسُمِّيَ بها تنتقل من البناء إلي الإعراب ، والدليل علي الانتقال من البناء إلي

(١) معجم البلدان ٢٧٤/٥ .

(٢) معجم البلدان ٣٩٤/٥ ، مرصد الاطلاع ١٤٥٢/٣ .

(٣) سورة الأعلى ، من الآية ٣ .

(٤) معجم البلدان ٣/٤ .

(٥) معجم البلدان ٣٢٨/٣ .

الإعراب أنها في غير المقصورة دخلها التنوين ، والتنوين من خصائص الأسماء والفعل لا يدخله التنوين وأيضا يمكن لهذه الأفعال بعد التسمية بها أن تُثني كالفعل " طَابَ " فإنه بعد أن سُمِّيَ به تُثني فقيل " طابان " فأعرب المثني ، والفعل في حد ذاته لا يثني ولا يجمع ..

وقوع خبر "كان" جملة فعلية ماضوية :

إذا وقع خبر " كان " وأخواتها جملة فعلية ، فالأكثر أن يكون فعلها مضارعاً ، وقد يجيء ماضياً بعد " كان وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصار " والأكثر فيه : إن كان ماضياً أن يقترن بـ " قد " ، كقول الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذا ما مثلهم بشر (١)

(١) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ ، الكتاب ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤ ، وتخليص الشواهد ٢٨١ ، والجني الداني ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، والمغني ٨٢/١ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، شرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ، المقاصد النحوية ٩٦/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٠/١ ورفص المباني ٣١٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٢/١ ، شرح شواهد المغني ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢ /٣ ، والهمع ١٢٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٠/١ ، ورفص المباني ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والمغني ٨٢ ، والمقرب لابن عصفور ١٠٢/١ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ .

والشاهد في البيت " وإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ " حيث عملت " ما " الحجازية مع تقدم خبرها علي اسمها ، وذلك علي مذهب الفراء من غير قيد ، وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز ، أي أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان والياً عليهم . وفي البيت شاهد آخر : حيث جاء خبر أصبح جملة فعلية ماضوية مقترناً بقَد وهو كثير.

وقد وقع مجرداً منها ، وكثر ذلك في الواقع خيراً عن فعل شرط ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي﴾^(١) ، وقوله : ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٣) ، وقل غيره ، كقول الشاعر :

أضحكت خلاء ، وأضحى أهلها احتملوا أختي عليها الذي أختي علي لبد^(٤)
وقول الآخر :

وكان طوي كشحاً علي مستكنة فلا هو أبداها ، ولم يتقدم^(٥)^(٦)

(١) من الآية ٧١ في سورة يونس .

(٢) من الآية ٣٥ في سورة الأنعام .

(٣) من الآية ١١٦ في سورة المائدة .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦ ، وجمهرة اللغة ١٠٥٧ وخزانة الأدب ٥/٤ ، والدرر ٥٧/٢ ، واللسان (لبد ، ختا) وبلا نسبة في شرح الأشموني ١١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ ويروي : أمست " بدل " أضحت .

والشاهد فيه مجئ " أمسي " بمعنى " صار " ، واستشهد به أيضاً علي مجئ خبر " أضحى " فعلاً ماضياً بدون " قد " وهو قليل . وقد روي بالروايتين .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن ابي سلمي في ديوانه ٢٢ ، والأزهية ١٥٨ وخزانة الأدب ٣/٤ ، ١٣/٧ ، واللسان " طوي " ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٦/٧ .

والشاهد فيه البيت قوله " وكان طوي كشحاً علي مستكنة " استشهد به علي مجئ خبر " كان " فعلاً بدون " قد " وهو قليل . والشاهد فيه قوله " دامن " حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً .

(٦) جامع الدروس العربية ١٩٧/٢ .

قال ابن يعيش : " وكذلك تقع هذه الأشياء أخباراً عن هذه الأفعال فتقول : " كان زيد يخرج " إلا أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار " كان وأخوته " ؛ لأن أحد اللفظين يعني عن الآخر ... " (١).

الفعل الماضي لا يجوز تأكيده بالنون:

حال من الأحوال ، وذلك لأن معناه الدلالي لا يتفق مع ما تدلُّ عليه نون التوكيد من الاستقبال ، وقد جاء توكيده بالنون في بعض الأمثلة والشواهد والذي سوغ ذلك أن الفعل فيها مستقبل المعنى كما قال بعضهم .

قال ابن يعيش: " اعلم أنّ هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد ، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة ، وتؤثران فيها تأثيرين : تأثيراً في لفظها ، وتأثيراً في معناها ، فتأثير اللفظ : إخراج الفعل إلى البناء بعد أن معرباً ، وتأثير في المعنى : إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما ، والمشددة أبلغ في التأكيد من المخففة ، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد ، فقولك : اضْرَبْ خفيفة النون بمنزلة قولك : اضربوا كلكم ، وقولك : " اضْرَبْ " مشددة النون بمنزلة : اضربوا كلكم أجمعون ، فإذا لحقت هذه النون الفعل كان ما قبلها مفتوحاً مع الواحد المذكر شديدة كانت أو خفيفة ..

ويقول أيضاً : قد تقدم القول أن " هذه النون لا تدخل إلا على مستقبل فيه معنى الطلب " لتأكيده ، وتحقيق أمر وجوده ، والماضي والحال موجودان حاصلان ، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل ، وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده (٢).

(١) شرح المفصل ٩٧/٧ .

(٢) شرح المفصل ٢٧/٩ ، ٢٨ ، ٤٠ ، ٤١ بتصرف .

وقال الغلابيني :

" وأما الماضي فلا يجوز توكيده مطلقاً ، وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً ، مستقبلاً معني ، فقد يؤكد بهما علي قلّة . ومنه الحديث : " فإِما أدركنَّ أحدُ منكم الدَّجَالَ .. " (١) فإنه علي معني : فإِما يُدركنَّ .

ومنه قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ ، لو رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوَلَّكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا (٢)

لأنه علي معني "ليدومنَّ" فهو علي معني الأمر . والأمر مستقبل... (٣)

قال المرادي : " وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون ، في قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ ، إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوَلَّكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ ، جَانِحًا (٤)

وفي الحديث : " فإِما أدركنَّ واحدُ منكم الدَّجَالَ .. "

والذي سوَّغ ذلك أن الفعل فيهما مستقبل المعني ، لأنه في البيت دعاء ،

وفي الحديث شرط ... " (٥)

(١) دقائق التصريف ١٥ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الجني الداني ص ١٤٣ ، والدرر اللوامع ١٦١/٥ ،

وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، وشرح شواهد المعني ٧٦٠ ، ومغني اللبيب ٣٣٩١/٢ ،

والمقاصد النحوية ١٢٠/١ ، ٣٤١/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

والشاهد فيه قوله " دَامَنَّ " حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً .

(٣) جامع الدروس العربية ٦٨/١ .

(٤) الجني الداني للمرادي ١٤٣ ، المغني ٣٧٤/١ ، وشرح شواهد ٧٦٠ ، وحاشية الصبّان

٢١٣/٣ ، والعيني ٣٤١/٤ - ٣٤٢ ، والهمع ٧٨/٢ ، الدرر اللوامع ٩٢/٢ .

(٥) الجني الداني ١٤٣ .

خلاصة القول في هذا المبحث :

- يبني الفعل الماضي في الأحوال السابقة علي الفتح ، وذلك للعلل والأسباب الآتية :

١- لتعريفها من الحروف العوامل ، والزوائد والحوادث ، والكواسي وهو ما يسمى بحروف المضارعة .

٢- لوقوعه موقع المضارع لكونه صفة ، وصلة ، وحالاً ، وخبراً ، وبعد حرف الشرط ، فحرك لشبهه بالمضارع وبني علي حركة ليظهر أثر المشابهة ، ولأنه لا مشابهة بين الماضي والاسم ولذلك لم يعرب .

٣- أن أمثلة الفعل الماضي كثيرة، فاختير له أخف الحركات تعديلاً أي للتعادل .

٤- أن الغرض تمييز هذا المبني علي المبني علي السكون ، والتمييز يحصل بالفتحة وهي أخف فلا يصار إلي الثقيل .

٥- لو كسر لبني علي كسرة لازمة ، والفعل لم يدخله الجر مع أنه عارض ، ولم يضم؛ لأن من العرب من يحذف واو الجمع ، ويجعل الضمة دليلاً عليها نحو : ضَرَبَ في ضَرَبُوا ، وهذا وجه ضعيف .

٦- وأيضاً بني الفعل الماضي علي الحركة لمشابهته الاسم بوقوعه موقع المضارع ، وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً ومعني بدلالته علي المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً .

٧- بني علي الفتح - أيضاً - لأنها أخف الحركات ، لثقل الضم والكسر وثقل الفعل ، عدلوا إلي الفتح لخفته ، بدليل أنهم حذفوا الضمة والكسرة من نحو : عَضُدٌ ، وكَبِدٌ ، ولم يحذفوا الفتحة من نحو : جَمَلٌ وقَلَمٌ .

٨- وان الغرض بتحريكه وبنائه علي الفتح أن يجعل له مزية علي فعل الأمر ، وبالفتح نصل إلي هذا الغرض كما نصل بالضم والكسر ، والفتح أخف فوجب استعماله .

٩- أنه بني علي حركة وهي الفتحة لدليلين ، وهما :

- لأنه مضي وانقضي ، فحكمه ضَعْفُ فألزموه أضعف الحركات ، وأضعفها الفتحة لأنه لا علاج لها في الشفتين .

١٠- أنها أضعف الحركات بدليل أن العرب لم تحذفها في شئ من كلامها لضعفها ، وحذفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتها ..

١١- بني الفعل الماضي علي الفتح لفظاً إذا اتصلت به ألف الاثنيين للمذكر والمؤنث ؛ لأن ألف الاثنيين ضمير رفع ساكن يبني الفعل معه علي الفتح .

١٢- بني الفعل الماضي علي الفتح لخروجه من الوصف ، ووصفه الحادث تلزم أوله وذلك أن للأسماء أوصافاً تكون الأسماء مرتفعة بها ، فكذلك للأفعال أوصاف ترتفع هي بها .

١٣- بني الفعل الماضي علي الفتح ، وهو أقرب الحركات إلي السكون لحصوله بأدني فتح الفم ، بخلاف الضم ، والكسر ، فإن الأول إنما يحصل بإعمال العضلتين معاً ، الواصلتين إلي طرف الشفة ، والثاني وهو الكسر - إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلي أسفل ، فلهذا القرب دخل الفتح أيضاً في الكلم الثلاث في الحرف نحو " سَوَّفَ " وفي الفعل نحو " قَامَ " وفي الاسم نحو " أَيْنَ " .

١٤- بني الفعل الماضي علي الفتح لأن من الأفعال ما لامه ياء نحو : رَضِيَ ، وبَقِيَ ، فلو بني علي كسر أو ضم وحركته لازمة لكان مستقلاً جداً ، فلهذا لم يجز أن يبني علي الكسر ، ولم يجز أن يبني علي الضم ، لأن بعض العرب

يجترئ بالضمّة عن الواو فيقول في " قَامُوا " " قَامُ " ، فلو بني علي الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات ، فعدل عن الضم مخافة الإلباس والكسر لما ذكرناه فلم يبق إلا الفتح فبني عليه أي فرقاً بين الواحد والجماعة.

١٥- تقدم أن الفعل الماضي مما اتفق علي بنائه ، وهو مبني علي الفتح إذا لم يتصل به شيء من الضمائر . أما إذا سمي بالفعل الماضي جبلاً أو موضعاً ، أو موقعة ، أو أي شيء من الأراضي والبلدان ، فينتقل من البناء إلي الاعراب الظاهر أو المقرر إذا كان معتل الآخر ..

١٦- أن الفعل الماضي لا يجوز تأكيده بأي حال من الأحوال ، لأنه يدل علي الماضي ، ونون التوكيد تدل علي الاستقبال فتنافيا ..

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين ، وعلي آله وصحبه أجمعين .

و بعد ،،،

فهذه خاتمة لأهم نتائج البحث تتمثل في النقاط التالية :

١- أن الأفعال الثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وأنكر قوم فعل الحال ، وردّ عليهم بأنه لا أحد ينكر زمن الحال ، وهو الآن ، فكذاك الفعل الدال عليه ، فهو واسطة بين الماضي والمستقبل .

٢- أيد البحث أن تاء الفاعل اسم ، وتعرب فاعل للفعل الذي اتصلت به ، وفيه ردّ علي " ابن خروف " الذي ذهب إلي أنها علامة كالواو في " أكلوني البراغيث " لأنه لم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة ، وأن التاء في " قُمْتُ " نسبة القيام إلي التاء دلّت علي أن هذه التاء اسم ، لأنها وقعت فاعل .

٣- أيد البحث صحة ما ذهب إليه ابن مالك ، وابن هشام : من أن الفعل " تَبَارَكَ " لا تدخل عليه تاء التأنيث ، ولكنّ القياسَ يجيز ذلك ، فنقول : " تَبَارَكَتَ يَا اللَّهُ " و " تَبَارَكَتَ أَسْمَاءُ اللَّهِ " وهو ما ذهب إليه الشهاب البجائي في شرح الآجرومية من أن الفعل " تَبَارَكَ " يقبل التاعين وإن كان مسموعاً .

٤- يتميز الفعل الماضي بقبوله " تاء الفاعل " ، و " تاء التأنيث الساكنة " وبهاتين العلامتين ردّ من زعم من البصريين حرفية " ليس " كابن السَّرَّاج والفراسي ، ومن تبعهما كابي بكر بن شقير ، والصواب قول الجمهور : قال ابن هشام " الصواب الأول ، أي القول بأنها فعل بدليل " لَسْتُ ، وَكَيْسَتْ " .

- وبهاتين العلامتين - أيضاً - ردّ علي من زعم حرفية " عسي " من الكوفيين قياساً علي " لَعَلَّ " بجامع الترجي فيهما ، وقد ذهب إلي هذا ابن السراج ،

وثعلب ، ولكن ردَّ عليهما ابن هشام ، وقال " عَسَى " فعل مطلقاً ، وهذا هو الصواب لأن تاء التانيث ، وتاء الفاعل تلحقها ، تقول " عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ " .

- وبتاء التانيث رُدَّ من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية " نَعِمَ وَبِئْسَ " تقول : نَعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ وبنقلنا نصه من كتابه معاني القرآن دل علي أنه صرَّح بالقول بفعاليتهما ... وقال بذلك الرضي .

٥- تاء التانيث الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتانيث كَقَامَتْ ، وزعم " الجلولي " أنها اسم ، وهو خرق لإجماعهم فإن إجماع اللغويين أنها حرف .